

# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأربعاء 23 ديسمبر 2015 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5905)





## في هذا العدد

### الافتتاحية

02 موقف ثابت تجاه الأمن القومي العربي

### الإمارات اليوم

03 رؤية متوازنة لبناء النشء

### تقارير وتحليلات

04 إيران تواصل تصرفاتها الاستفزازية بينما يقف أوباما مكتوف اليدين

05 مصطلح «الإسلام المتطرف» لا يسهم في محاربة الإرهاب

06 المعطيات الميدانية وفرص القوات العراقية في تحرير الرمادي

### شؤون اقتصادية

07 وزير الطاقة الإماراتي: تصدير النفط الأمريكي لن يؤثر في السوق

### من إصدارات المركز

08 الصين المتغيرة.. احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية

الجديدة تجاه «الدول المارقة»



## موقف ثابت تجاه الأمن القومي العربي

يعبر تصريح صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، مؤخراً، حول خطورة التحديات التي يمر بها العالم العربي وأن هذه التحديات لا تستثني أحداً، عن موقف إماراتي راسخ يقوم على النظرة الثابتة للقيادة الرشيدة لطبيعة المرحلة التي يمر بها العالم العربي ومصيره المشترك. وهو موقف ثابت منذ عهد المغفور له - بإذن الله تعالى - الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه، حيث كان نصيراً لكل القضايا العربية، وكان ينظر دائماً بصدق وبفطرة الرجل العربي الأصيل إلى أن العرب على امتداد وطنهم الكبير أمة واحدة يجمعها تاريخ ومصير واحد. وعلى المنهج نفسه تسيير الإمارات في ظل قيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله.

وخلال استقبال سموه -مؤخراً في قصر البحر- بأبوظبي وفداً من قادة المقاومة في مدينة عدن اليمنية، الذين قدّموا لتقديم الشكر للإمارات، قيادة وشعباً، على وقفها التاريخي إلى جانب الحق والعدل ونصرة لإخوانهم في اليمن ودعماً لتطلعاته في الاستقرار والأمن والتنمية، أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، هذه المعاني، مجدداً سموه تأكيد موقف دولة الإمارات العربية المتحدة الثابت، بقيادة صاحب السمو رئيس الدولة، حفظه الله، الذي يقف دائماً وأبداً مع الشعب اليمني وإرادته الوطنية، وينحاز إلى الشرعية التي تمثله. وفي هذا السياق، تقف الإمارات بقوة مع الدول العربية في مواجهة التحديات التي تواجهها كافة. وكانت من أوائل الدول العربية التي استجابت لنداء الشعب اليمني، والانضمام إلى التحالف العربي من أجل إنقاذ اليمن ووقف العدوان الذي تعرض له على أيدي الحوثيين وأنصار الرئيس السابق علي عبدالله صالح. وقد قدمت الإمارات كوكبة من الشهداء الأبرار من جنودها البواسل، الذين جادوا بأعلى ما يملكون من أجل الشعب اليمني، وإعادة الاستقرار والأمن إلى ربوع اليمن بعد أن عاث فيه المخربون والمتمردون الفساد.

ولا يقتصر الدعم الإماراتي لليمن على الجهد العسكري، وإنما يشمل جهود إعادة الإعمار والمساعدات التنموية العاجلة أيضاً. وفي هذا الإطار قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتأهيل العديد من المرافق الحيوية التي دمرتها الحرب في مناطق عدة من اليمن، فكانت من أكثر الدول المانحة للمساعدات الإنسانية والتنموية إلى اليمن طوال الفترة السابقة، كما شملت جهودها مواجهة الأضرار التي وقعت بسبب الكوارث الطبيعية والأعاصير التي ضربت بعض المناطق اليمنية في الآونة الأخيرة. وليس أدل على ذلك من جسر المساعدات الجوية الذي أمر صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان بتوجيهات من صاحب السمو رئيس الدولة، حفظه الله، بتسييره لإيصال الأدوية المواد الغذائية والمساعدات العاجلة كافة إلى أبناء الشعب اليمني، الذين يعانون شحاً فيها؛ بسبب الكوارث الطبيعية وبسبب الحرب أيضاً.

وجاء تأكيد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، خلال اللقاء على أن «العالم العربي يمر بتحديات صعبة لا تستثني أياً منا وقد تطل الأجيال المقبلة، إن لم نوحّد الموقف والكلمة، وأنه من خلال اختبار اليمن اكتشفنا قوة الموقف الواحد والكلمة الجامعة والرأي الحازم»، ليكشف عن وعي القيادة الرشيدة بحساسية المرحلة وطبيعة المخاطر التي تهدد المصير العربي المشترك، وتؤكد عزم دولة الإمارات العربية المتحدة على بذل الجهود كافة والمضي قدماً نحو الدفاع عن الأشقاء العرب والوقوف إلى جانبهم، وتعزيز مبدأ الموقف الواحد بعيداً عن الفرقة والتشتت.

## رؤية متوازنة لبناء النشء

انسجماً مع توجهاتها الراسخة في الاستثمار في الإنسان، وسعيًا لخلق جيل قادر على حمل مشعل التقدم والازدهار، وفق رؤية اجتماعية ودينية متوازنة، قررت وزارات وجمعيات نفع عام عدة وإعلاميون وشخصيات مرجعية، تنظيم جلسة حوارية لمناقشة السبل الكفيلة بحماية الأحداث وإبراز التحديات التي باتت تواجههم، ووضع الآليات اللازمة لمواجهتها في عالم متغير.

وفي الجلسة الحوارية التي نظمتها «جمعية توعية ورعاية الأحداث» في دبي مؤخراً حرص المشاركون -من المتخصصين وأصحاب التجارب والخبرات- على التطرق لكل التحديات المتعلقة بالتنشئة، وشددوا على تحديد الجهات المسؤولة عن توعية وحماية الأطفال والشباب ورعايتهم، وتوفير المناخ الملائم لهم لكي يتمكنوا من العيش في مجتمع آمن ومستقر تتوافر فيه الإمكانيات اللازمة لبناء شخصياتهم على الشكل الذي يجعلهم مفيدين لأنفسهم ولمجتمعهم. وقد خرج المشاركون في الجلسة بجملة من التوصيات المهمة، تركزت بشكل أساسي حول وضع خطة استراتيجية وطنية لحماية الأبناء من الأفكار الهدامة مع التركيز على البيئات والأوساط الحاضنة للأطفال التي قد تتحكم في مسارهم التوجيهي. وطالب المشاركون بتضمين المناهج الدراسية في مختلف المراحل التعليمية مواد تربوية تتعلق بالمهارات الحياتية، إضافة إلى وضع مؤشرات أداء للجهات التنفيذية المعنية ببرامج توعية ورعاية الأطفال والشباب وتقييم أداؤها.

ويأتي تركيز المشاركين في الجلسة الحوارية على مسألة المناهج التربوية في تربية النشء؛ استجابة لخطط دولة الإمارات العربية المتحدة التي وضعتها قيادتها الرشيدة، انطلاقاً من مراعاتها لنوعية وجودة المادة المقروءة، وانتقاء لكل ما من شأنه أن يؤثر في المتلقي، سواء كان كتاباً أو وسيلة إعلام أو أداة تأثير جماهيري، وخاصة ما تم إعداده للأطفال والياافعين، حيث بات هؤلاء عرضة لكل ما هو معروض، وبالتالي إذا لم تكن ثمة عين ثاقبة ووسيلة فعالة لتنقية المحتوى وتطويره لمواكبة الأحداث، فقد يصبح الأطفال عرضة للأفكار الهدامة التي تدسها الجماعات أو أصحاب الفكر المغرض. وقد أدرك قادة دولة الإمارات العربية المتحدة حساسية المرحلة التي تتسم بانتشار الفكر المتطرف وطغيان ثقافة التعصب التي تروج لها بعض الجماعات في المنطقة والعالم، وتسعى لتمريرها باستهداف الأطفال والمراهقين. من هنا تأتي كل الخطوات التوعوية لتشكل تراكمًا للخطوات التي قامت بها الإمارات في هذا الإطار، كترشيد الخطاب الإعلامي من أجل مواجهة تلك الأفكار وحماية هوية المواطن وتماسك المجتمع وثقافته المتسامحة. ولم يغفل المشاركون في «جمعية توعية ورعاية الأحداث» التأكيد على أهمية تحفيز النشء على الإنجاز والعمل الإيجابي، من خلال حملات توعية تجعل منه عنصراً فاعلاً في عملية بناء المجتمع، وممثلاً لقيم النبيلة حتى يكون كل فرد قدوة للآخرين، وذلك بإنتاج برامج ومسلسلات إعلامية هادفة للأطفال، كما ناشد المجتمعون الأسرة بتشجيع الأبناء على القراءة، لتوسيع مداركهم العقلية وشغل أوقات فراغهم بما هو مفيد.

الدعوات التي وجهها المشاركون في جلستهم الحوارية يأتي بعضها في سياقه الراهن، بينما استلهم بعضها الآخر من تجارب حية نفذتها دولة الإمارات العربية المتحدة منذ فترة، مثل إطلاقها العديد من المبادرات في مجال تعزيز الابتكار والإبداع وتشجيع القراءة لدى النشء، كما قامت بإنشاء العديد من المكتبات المتنوعة واحتضنت العديد من الفعاليات المحلية والدولية الرامية إلى الرفع من قيمة الإنسان. ويأتي إطلاق محطة «ماجد» التلفزيونية المتخصصة في برامج الأطفال خير برهان على هذا التوجه الرامي إلى خلق بديل لما باتت تزخر به الساحة من قنوات لا تستجيب بالضرورة لخصوصية الطفل الإماراتي ولا تمثل قيم مجتمعه الأصيلة.



## «واشنطن بوست»:

## إيران تواصل تصرفاتها الاستفزازية بينما يقف أوباما مكتوف اليدين

نشرت صحيفة «واشنطن بوست» افتتاحية، استهلتها قائلة إن إيران تنفذ الاتفاق النووي الذي أبرمته مع الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها على نحو يسهل التنبؤ به للغاية: إذ تسارع إلى تنفيذ البنود التي ستمكنها من جمع 100 مليار دولار من أموالها المجمدة وسترفع العقوبات عن صادراتها النفطية ونظامها المصرفي، في حين توسع نطاق أنشطتها العدوانية وغير المشروعة في مجالات أخرى في تحدٍّ صارخ للغرب. وكانت استجابة إدارة باراك أوباما لهذه الأعمال الاستفزازية مألوفة أيضاً: إذ إنها تبذل قصارى جهدها للتقليل من شأنها، ومن ثم تشجع طهران على ارتكاب المزيد من التجاوزات.



المسؤولون الإيرانيون بأن الانتهاكات الإيرانية غير النووية تزيد من ضرورة تنفيذ الاتفاق النووي، ولكن وجهة النظر هذه تتجاهل الصلة الواضحة بين التجارب الصاروخية وطموحات طهران بأن تغدو قوة نووية. إذ إن الغرض العسكري العملي الوحيد للصواريخ التي يطلقها النظام هو حمل رؤوس نووية. وبرغم أن الاتفاق النووي لا يحظر إطلاق الصواريخ، فإن القرار المنفصل الذي يحظرها سيظل ساري المفعول حتى تنفيذ الاتفاق - وحينها سيبدأ العمل بقرار جديد يمنح إيران من تطوير هذه الصواريخ لمدة ثماني سنوات.

وتلفت الصحيفة النظر إلى أنه عن طريق خرق قرارات الأمم المتحدة، تختبر إيران بوضوح قدرة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على فرض النظام العام للحد من طموحاتها النووية. وإذا لم تكن هناك استجابة جادة، ستحاول طهران تحدي بعض الجوانب الأخرى مثل نظام التفتيش. وتختتم الصحيفة بالإشارة إلى أن إيران ستستفيد بصورة قصوى من قلق أوباما بشأن تقويض إنجازاته التاريخي، ولهذا السبب يتعين على الإدارة اتخاذ إجراءات صارمة في الوقت الراهن، رداً على تجارب الصواريخ بدلاً من محاولة التقليل من شأنها والتغاضي عنها.

تشير الصحيفة إلى أن إيران لم تتعرض لأي عقوبات عندما انتهكت حقوق الإنسان بسجن الصحافي جيسون رزيان واعتقال اثنين من رجال الأعمال الذين يحملون الجنسية الأمريكية منذ توقيع الاتفاق النووي. وخلصت إحدى لجان الأمم المتحدة إلى أن إيران أجرت تجربة يوم 10 أكتوبر الماضي لصاروخ قادر على حمل رأس نووي لمسافة تصل إلى 1000 كيلومتر، في انتهاك لقرار الأمم المتحدة الذي يحظر مثل هذه التجارب، وهناك احتمالات أيضاً بأنها أطلقت صاروخاً آخر يوم 21 نوفمبر الماضي في انتهاك لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1929. ورداً على ذلك، أخبر مسؤول وزارة الخارجية الأمريكية مجلس الشيوخ خلال جلسة استماع يوم الخميس الماضي أن الإدارة الأمريكية «تبحث الآن بنشاط العاقبة المناسبة لتجربة شهر أكتوبر». وبعبارة أخرى، لم تصدر الولايات المتحدة الأمريكية أي استجابة حتى الآن باستثناء كلمة للسفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة ألفت فيها اللوم على مجلس الأمن الدولي لعدم التحرك. وتزعم الإدارة الأمريكية أنها تحقق في التجربة الصاروخية الإيرانية الثانية، برغم أنها تمتلك بالفعل على الأرجح المعلومات الاستخبارية اللازمة لإصدار حكم.

وتقول الصحيفة إنه من السهل التكهن بسبب هذا الإحجام عن مواجهة إيران، وهو رفض الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، اتخاذ أي إجراء أو قرار من شأنه عرقلة الاتفاق النووي قبل أن تنفذ إيران التزاماتها ومنها تفكيك آلاف أجهزة الطرد المركزي والتخلص من/أو تحييد أطنان من اليورانيوم المخصب. ودفعه السبب نفسه إلى التغاضي عن التدخلات الإيرانية في سوريا واليمن وبلدان أخرى، وقضية رزيان، في أثناء التفاوض على الاتفاق النووي. ويجادل

## مصطلح «الإسلام المتطرف» لا يسهم في محاربة الإرهاب

قال الكاتب والمحلل السياسي فريد زكريا، في مقال له نشرته صحيفة «واشنطن بوست»، إن عبارة «الإرهاب الإسلامي المتطرف» تتمتع بقوى غامضة، مشيراً في هذا الإطار إلى أن المرشحين الجمهوريين المحتملين في سباق الرئاسة الأمريكي بذلوا، خلال المناظرة التي جرت بينهم، مؤخراً، جهوداً أكبر لبيان أن باستطاعتهم الخوض في الأمور المهمة التي لا يجرؤ الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، على التطرق إليها. مشيراً إلى قول المرشح تيد كروز: «لدينا رئيس ليس مستعداً لأن ينطق باسم هذا الإرهاب».

المرشحين الجمهوريين لم يقدموا أي أدلة خلال المناظرة، فعد كل التهديد والوعيد، اقترح أكثرهم شراسة على الإطلاق تكثيف القصف وزيادة عدد مناطق حظر الطيران وتسليح الأكراد. وهذه إضافات متواضعة لاستراتيجية أوباما الحالية، ولكل منها مشكلاتها الخاصة، فمن الصعب تكثيف القصف لأن هناك مدنيين أبرياء يعيشون في معازل تنظيم «داعش». وأفاد الكاتب بأن فرض منطقة حظر الطيران تقتضي على الأقل نشر 200 طائرة أمريكية، ولن تجدي كثيراً في وقف أعمال العنف التي تجري أغلب الظن براً وبعضها عن طريق الطائرات المروحية.

وسيزيد تسليح الأكراد مباشرة حنق الحكومتين العراقية والكردية، وكثير من القبائل السنية. وهذه قرارات تقتضي حكماً سديداً وليست بالقرارات السهلة اليسيرة. والأهم من ذلك أن محاربة تلك



الجماعة الإرهابية يختلف عن محاربة الإسلام المتطرف. فمن العجيب، بعد أن وصف المرشحون الرئاسيون الجمهوريون بجرأة وبدقة العدو بأنه أيديولوجية، أنهم لم يتحدثوا تقريباً سوى عن محاربة تلك الجماعة وحدها. وحتى لو هُزم تنظيم «داعش» غداً، فهل سيكون ذلك إيذاناً بوقف العمليات الجهادية المنفردة في نيويورك أو باريس أو لندن؟ في حين أن سفاحي سان بيرناردينو تطرفاً قبل أن يظهر تنظيم «داعش» الإرهابي على الساحة أصلاً.

وأكد الكاتب أن المعركة ضد الإرهاب يجب أن تنصب أساساً على أيديولوجيته نفسها، ويمكن أن يتحقق ذلك وحسب على يد المسلمين، مشيراً إلى أن الغرب يستطيع مد يد المساعدة بتشجيع قوى الإصلاح هناك والتحالف معها والمشاركة في الجهود الساعية لتحديث مجتمعاتها. لكن هذا المنحى أقل إشباعاً، برأي الكاتب، إذا ما قورن بالإلقاء بالإهانات هنا وهناك والدعوة إلى تطبيق حظر على المسلمين ومناصرة عمليات القصف الكاسحة.

لفت الكاتب النظر إلى أن المرة الأولى التي وصف فيها هو العدو باسم «الإسلام المتطرف» كانت في عمود كتبه بعد أيام من هجمات الحادي عشر من سبتمبر. واستخدم عبارة «الإرهاب الإسلامي المتطرف» في عمود آخر لاحقاً في الشهر ذاته. ونوه إلى أن توصيفه هذا لا يُفيد بأي حال من الأحوال في تقديم إجابة أو استراتيجية للتعامل مع الهجمات الإرهابية.

وأشار الكاتب إلى أن الجمهوريين ليسوا وحدهم الذين اتخذوا قراراً بأن إحجام أوباما والمرشحة المحتملة عن الحزب

الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية المقبلة هيلاري كلينتون عن استخدام هذه العبارة يعد علامة ضعف ووهن وخلل استراتيجي، إذ إن هناك مجموعة من الكُتّاب التقليديين الذين يتباهون بأنهم يتحلون بالجرأة الكافية لتسمية

العدو. وأوضح الكاتب أن أوباما عادة ما تناول مشكلات التطرف في الإسلام، حيث انصب تركيز خطابه الأخير الذي ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشدة على هذا الموضوع قائلاً: «اليوم أمسى العنف داخل المجتمعات الإسلامية مصدراً لكثير من مشكلات البشرية ومعاناتها. وقد آن الأوان للعالم، ولاسيما العالم الإسلامي، أن يرفض صراحةً وبقوة وعلى طول الخط أيديولوجية تنظيمات مثل (القاعدة) و(داعش)».

ولفت الكاتب النظر إلى أن أوباما وكلينتون اختارا ألا يوصفا العدو بـ«الإسلام المتطرف» احتراماً للعديد من الدول الإسلامية التي تشعر أن مثل هذه التسمية تضيي على الإرهابيين شيئاً من الشرعية. وكان الرئيس جورج دبليو بوش حريصاً بالمثل في خطابه. ولهذا السبب، يقول الكاتب، يُعرف تنظيم «الدولة الإسلامية» في شتى أرجاء منطقة الشرق الأوسط باسم «داعش». وأكد الكاتب أن الدليل الأمثل على أن تسمية الإسلام المتطرف لا تُقدم أي حلول هو أن

## المعطيات الميدانية وفرص القوات العراقية في تحرير الرمادي

تستعد القوات العراقية المدعومة من قوات التحالف الدولي لمعركة تحرير الرمادي كبرى مدن محافظة الأنبار التي يسيطر عليها تنظيم «داعش» منذ مارس الماضي، وقد تواردت بعض الأنباء عن انطلاق عملية تحرير المدينة خلال الساعات الأخيرة، ويأتي هذا بعد أن حققت هذه القوات تقدماً في بعض المحاور وتمكنت من السيطرة على معظم المناطق المحيطة بالمدينة. وتثار هنا أسئلة عن مدى استعداد القوات الحكومية ومعها التحالف الدولي لمثل هذه المعركة، وهل هناك فرصة حقيقية لتحرير المدينة، أم أن ثمن تحقيق ذلك سيكون باهظاً والخاسر الأكبر فيه هم المدنيون.

والمدنيون الذين طالما كانوا الضحية الأولى لما يجري في العراق. وقد سبق وطلب الجيش العراقي من المدنيين مغادرة المدينة تمهيداً لاحتحامها، ولكن الكثير منهم لم يتمكنوا من ذلك، وقد ناشد الأهالي القوات الحكومية التريث ومنحهم فرصة الخروج منها حيث يواجهون صعوبات بهذا الشأن، بسبب محاولات عناصر داعش منعهم من ذلك. كما لا يمكن التكهّن بالنتائج المتوقعة لمثل هذه المعركة حيث سبق أن خاضت القوات الحكومية المدعومة بغطاء جوي كبير من طيران التحالف تجارب تحرير مدن أخرى ويخطط

ممثلة ولكنها كانت صعبة جداً بل وأخذت فترات طويلة بين كرّ وفرّ. وتعد حالة يبجي وكذلك تكريت نموذجاً واضحاً لذلك. وهو الأمر الذي قد يتكرر حدوثه في حالة الرمادي. وهنا فإن احتمال وقوع خسائر بل وربما مجازر بحق المدنيين قائمة وبقوة. فالمعركة مع التنظيم غير واضحة المعالم حيث يتحصن عناصره في

مناطق مدنية ولا يوجد هناك جبهات قتال معزولة يمكن من خلالها دخول المعركة مع التنظيم، وحسمها.

ومع ذلك فلا يمكننا أن نخفل عن فرص تحرير المدينة أيضاً، ولكن هذا قد يحتاج إلى استراتيجية أكثر جدية على غرار ما حدث في «سنجار»، حيث تمكنت القوات الكردية المدعومة من طائرات التحالف من استعادة المدينة في فترة قصيرة مقارنة بعمليات تحرير مدن أخرى كتكريت. وكان من أكثر العوامل التي ساعدت على الحسم هي الغارات المكثفة جداً لطيران التحالف، ولاشك في أن قيادة هذا التحالف تدرك أهمية هذا العامل، ولكن لماذا لم يكن الأمر كذلك في حالة سنجار؟ المبررات التي تطرح دائماً هي الخوف من أن توقع الغارات المكثفة خسائر بشرية فادحة، وهذا أمر ضروري، ولكنه قد يتطلب تفادي وقوع خسائر مدنية كبيرة تغير في التكتيكات وربما الاستراتيجية أيضاً!



ولا شك في أن القوات العراقية ومعها قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة قد حققت تقدماً ملحوظاً في الحرب ضد تنظيم داعش في العراق تحديداً، فقد كثف طيران التحالف الدولي غاراته وخاصة في الأشهر الأخيرة، وتحديث مصادر التحالف عن تنفيذ نحو 6 آلاف طلعة جوية ضد التنظيم في العراق وحده، وتم قطع بعض خطوط الإمداد الرئيسية عن التنظيم فضلاً عن مقتل الكثير من عناصره خلال المعارك المستمرة منذ أكثر من عام، وتم تدمير جزء كبير من قدراته على تصدير النفط، وخسر التنظيم وفق تقديرات التحالف نحو 40% من الأراضي العراقية التي كان يسيطر عليها.

ولكن معركة تحرير الرمادي لن تكون سهلة، وقد سبق وواجهت القوات الحكومية مقاومة شديدة وصعوبات جمة في تحرير مناطق ومدن أخرى. فبرغم الخسائر التي مني بها التنظيم

وخاصة في الأشهر الماضية، والحشود الكبيرة من القوات الحكومية والميليشيات المتحالفة معها فضلاً عن دخول أبناء العشائر (أو ما يطلق عليه الصحوات) على الخط بشكل أكبر مما كان في السابق، وزيادة انخراط القوات الأمريكية بشكل أكثر فاعلية وخاصة في التدريب والتخطيط، وأخيراً إنزال قوات برية محدودة، فإن التنظيم ما زال قادراً على المقاومة وصد الهجوم. فهو يتبع تكتيكات خطيرة، حيث يعتمد على سياسة الهجوم الخاطف مع الانسحاب السريع، والأخطر زرع العبوات الناسفة في مناطق متعددة وخاصة الطرقات التي يمكن، وربما لا تملك القوات الحكومية سوى السير فيها، والتي تسببت بمعظم الخسائر في صفوف القوات الحكومية وميليشيات الحشد الشعبي، وحتى أبناء العشائر.

كما أن هناك أمراً لا بد من أخذه بعين الاعتبار وهو



## وزير الطاقة الإماراتي: تصدير النفط الأمريكي لن يؤثر في السوق

ذلك. في سياق آخر، نقلت وكالة الإعلام الروسية عن وزير التجارة دنيس مانتوروف قوله أمس الثلاثاء إن روسيا قد تزود إيران بأثمان حكومي قيمته خمسة مليارات دولار في 2016. كما قال وزير



قال وزير الطاقة الإماراتي أمس الثلاثاء إن رفع حظر تصدير النفط في الولايات المتحدة لن يؤثر في العوامل الأساسية بالسوق. وأبلغ الوزير سهيل بن محمد المزروعى الصحفيين بعد تصويت الكونجرس

الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك في مقابلة مع صحيفة كومرسانت اليومية نشر أمس الثلاثاء إن إنتاج بلاده من النفط قد يبدأ في التراجع في 2017 إذا استمرت سياسة الضرائب الصارمة. وقررت روسيا تجميد رسوم صادرات النفط بدلاً من خفضها إلى 36 بالمئة من 42 بالمئة العام المقبل مثلما كان مخططاً من قبل بسبب قيود تتعلق بالموازنة العامة.

يوم الجمعة الماضي لمصلحة إلغاء حظر تصدير النفط الخام الأمريكي المفروض منذ 40 عاماً «بالنسبة إلى القرار الصادر في الولايات المتحدة فلكل دولة الحق في أخذ قراراتها. لا نتوقع أن يغير ذلك في ميزان العرض والطلب». وأضاف أنه يأمل في أن تتوازن سوق النفط خلال 2016 لكن ينبغي الانتظار لمعرفة متى بالضبط سيحدث

## روسيا وكازاخستان وتركيا زادت احتياطاتها من الذهب في نوفمبر الماضي

في أكتوبر الماضي، وهذه هي الزيادة الشهرية الثامنة والثلاثين على التوالي. كما زادت تركيا احتياطات الذهب لديها نحو تسعة أطنان في نوفمبر الماضي. وعلى نحو منفصل أعلن البنك المركزي الصيني أنه اشترى نحو 21 طناً من الذهب في شهر نوفمبر. ويمكن لعمليات الشراء والبيع الكبيرة التي تقوم بها البنوك المركزية التأثير في أسعار الذهب التي تتحرك حالياً قرب أقل مستوياتها في نحو ستة أعوام.



أظهرت بيانات صندوق النقد الدولي أمس الثلاثاء أن روسيا وكازاخستان وتركيا واصلت شراء الذهب وعززت احتياطاتها منه في نوفمبر الماضي. حيث أضافت روسيا 22 طناً إلى احتياطاتها، لتصل إلى مليون و392.8 طن أي 44.78 مليون أوقية في تاسع زيادة شهرية على التوالي. وزادت كازاخستان احتياطاتها من الذهب إلى 7.03 مليون أوقية أي 218.7 طن مضافة نحو طنين في شهر نوفمبر الماضي، إضافة إلى احتياطاتها





## الصين المتغيرة.. احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه «الدول المارقة»



تأليف: جون ثورنتون - ستيفاني كلين - البراندت أندرو سمول  
تاريخ النشر: 2009

المفتوح والمتعدد الأحزاب على السلطة، ويحبذ النموذج الصيني مفهوم «الميروقراطية» التي تعني اختيار الموهوبين وتصعيدهم للحكومة على أساس إنجازاتهم، وفيما تشير الدراسة، إلى أنه على الرغم من أن الانتخابات القروية تشدد على ضرورة الدور القيادي للحزب الشيوعي، وما نجم عن ذلك من مشكلات خطيرة تواجه هذه الانتخابات من محسوبية وشراء للأصوات واختيار القادة غير الأكفاء، فإن أنصارها يؤكدون أنها تؤدي وظيفة ميدان تدريب أساسي في العادات الديمقراطية، الأمر نفسه مع الانتخابات في المناطق المدنية، فهي برغم أنها مازالت حديثة العهد، فإن هذه التجارب الانتخابية قد توفر عند نجاحها قدرًا من الشرعية الشعبية لقادة المناطق، الذين قد يشكلون صدامًا للحزب الشيوعي الصيني، وقد تشكل أيضاً في الوقت نفسه البذرة الأولى لثقافة الضوابط والتوازنات.

وعن القضاء الصيني، تشير الدراسة إلى أن النظام القانوني في الصين خطأ خطوات واسعة خلال العقود الثلاثة الماضية،

تحلل الدراسة وضع الديمقراطية في الصين «المتغيرة» بناء على محادثات أجريت مع مجموعة من الصينيين شملت أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، وقادة المنظمات الحكومية، واختلاف نظرة الديمقراطية في الصين عن المفهوم الغربي المتعارف عليه، كما تبحث الدراسة في تأثير المصالح السياسية والاقتصادية للصين في علاقاتها مع «الدول المارقة»، والتحديات التي تواجه الغرب، وعلى رأسها الولايات المتحدة، في استغلال التحولات السياسية في علاقاتها مع الأنظمة المشاكسة تجاه تحقيق تقدم في قضايا دولية معينة.

يتناول المبحث الأول من الدراسة: الانتظار الطويل.. احتمالات الديمقراطية في الصين، طبيعة التجارب الديمقراطية للأنظمة الحاكمة فيها التي جاءت بعد انهيار آخر سلالة إمبراطورية في الصين عام 1911، ابتداءً بعهد صن يات- سين، الذي كان تصوره للديمقراطية هو الأقرب إلى المفهوم الغربي من ناحية تشكيل حكومة دستورية ومنح حق التصويت للجميع وإجراء انتخابات حرة وفصل السلطات. في حين اتصف عهد ماو تسي تونغ، الداعي إلى «الديمقراطية الجديدة» بالاهتمام بالصراع الطبقي أكثر من الاهتمام بالديمقراطية، أما دينج هيسياو بينج، الذي اعتبر الديمقراطية «شرطاً رئيسياً لتحرير العقل»، فقد أثبت قمعته لاحتجاجات ميدان تيانانمين عام 1989، أنه لن يدع الحركات الديمقراطية الشعبية تتجاوز حكم الحزب. أما اليوم، فإن الصين ليست ديمقراطية في ظل احتكار الحزب الشيوعي الصيني السلطة السياسية، وافتقار البلاد إلى حرية التعبير والقضاء المستقل، إلا أن الدراسة ترى، برغم ذلك، أن هناك الكثير الذي يدور في الصين على صعيد الحكومة أو الحزب الشيوعي الصيني، والذي قد يحدث تغييراً في الكيفية التي يفكر فيها الصينيون بالديمقراطية، والتي قد ترسم المستقبل السياسي للصين.

وتستعرض الدراسة مظاهر الاختلاف في تطبيق الديمقراطية بالنسبة إلى الصين مقارنة بالغرب، من ناحية تشديد الزعماء السياسيين على ضرورة الحفاظ على قيادة الحزب الشيوعي الصيني، بالرغم من الانتخابات، وأن التداول السلمي للسياسة الذي يسمح للمواطنين «أفراداً وجماعات»، بإضافة آرائهم إلى عملية القرار، أكثر ملاءمة من التنافس

والاقتصادية، إضافة إلى الآمال المتعاظمة التي يعلقها الغرب على الدور الصيني على الصعيد العالمي، وترى الدراسة أن تطور نهج السياسة الصينية الخارجية يمكن أن يبرز فرصة مواتية لتعاون أكبر مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ من خلال النفوذ الذي تستطيع الصين فرضه على أنظمة الدول «المشاكسة»، يمكن خلق فرص للتقدم حيال قضايا كانت قد بلغت طرفاً مسدودة، مثل الانتشار النووي الإيراني.

وحول نهج السياسة الصينية الخارجية، تبين الدراسة أن الحزب الشيوعي الصيني يستهدف في سياسته ترسيخ مبدأ «التعايش السلمي، من خلال خمسة مبادئ، من بينها: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام سلامة أراضي هذه الدول وسيادتها»، إلا أن هذه المبادئ غالباً ما يتم إخضاعها لأسس عدة، منها اعتبارات الحرب الباردة، كما هي الحال في دعم كوريا الشمالية، ودعم حركات تمرد الحزب الشيوعي البورمي ضد النظام العسكري الحاكم في بورما، أما سياسة «الإصلاح والانفتاح» التي وضعها دينج هيسياو بينج، التي تم فيها إخضاع المفاهيم الثورية ومناهضة الإمبريالية لمصلحة التنمية الاقتصادية، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينيات والخوف الصيني من نظام كوني تهيمن فيه الولايات المتحدة، فقد قاد الصين المهتمة بنمو اقتصادها وتحسين سمعتها على المستوى الدولي، من الدخول في أي مواجهة صريحة ضد الغرب، وقليلاً ما وظفت موقعها في مجلس الأمن لحماية دولة منبوذة من الضغوط الدولية، لكن مع النمو الاقتصادي الصيني وتعاظم حاجتها إلى الطاقة، بدأت الصين في الاستفادة من علاقات الصداقة التي تربطها بالأنظمة الحاكمة في الدول المنبوذة، ومع تصاعد الاستثمارات الصينية في هذه الدول تغير مفهوم الصين لمصالحها القومية، إلى الحد الذي هددت فيه باستخدام النقض «الفيديو» في قضايا معينة، مثل تهديدها باستخدام الفيديو ضد قرار الأمم المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية ضد السودان في سبتمبر 2004.

وفيما تتوقع الدراسة أن الصين ستعيد ترتيب أجندها وفقاً لمصالحها، فإنه يتعين على الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية الرغبة في دور صيني في التعاطي مع الدول المارقة، أن تؤدي دوراً مهماً في تشكيل الصين لحساباتها وتحديد ملامحها، ابتداء بتطوير رؤية واقعية للوقت والطريقة التي تستطيع الصين من خلالها الإسهام في ذلك، والعمل على إيجاد فهم واضح للكيفية التي تتوافق فيها أو لا تتوافق مصالح هذه الدول مع المصالح الصينية.

ولكن لا يزال أمامه طريق طويل، وتوضح الدراسة تطور جودة القضاء الصيني، حيث كان يغلب عليه حتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي قضاء وممثلو نيابة من العاملين السابقين في الجيش من ذوي التعليم والتدريب القضائي المحدود، ولم يكن استقلال القضاء من أهداف النظام، لكن بدأت الحكومة منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي بتعيين خريجي الجامعات قضاة ومثلي نيابة، وبحلول التسعينيات باتت درجة الماجستير مطلباً أساسياً لاحتلال الفرد منصب القاضي، أما ما يخص المحامين، فإن النمو في ممارسة المهنة وتحسين جودة المحامين، دفع إلى جعل النظام أكثر مهنية، برغم تدخل رؤساء الحزب الشيوعي في العملية القضائية، فإن الصين تبنت عدداً من القوانين الهادفة إلى حماية المواطنين من أخطاء الحكومة أيضاً، مثل قانون موظفي الخدمة لعام 2005. وتلفت الدراسة النظر أيضاً إلى معاناة الصين الفساد الرسمي، بالرغم من الإشراف الحكومي المتمثل في عدد من الآليات، مثل المفوضية المركزية للحزب الشيوعي الصيني للتفتيش التأديبي. وعن وضع الديمقراطية حالياً توضح الدراسة أن الصين أحرزت تقدماً في الانتخابات واستقلالية القضاء والتوسع في الحريات الشخصية، ما يمثل جزءاً من تحول المجتمع الصيني، فيما يتوقع أن تغرس المزيد من أنماط التفكير الديمقراطي، سواء وسط نخب الأعمال التجارية الصينية، أو كبار المسؤولين الحكوميين الأعضاء في إدارات الشركات التي تديرها الحكومة، وبالرغم من الانتقادات التي تواجه الحكومة الصينية بافتقارها للالتزام الحقيقي للإصلاح السياسي، فإن المتفائلين يرون أن التدريجية سوف تجعل التحرر واللبلة يدومان أطول من التجارب السابقة.

أما المبحث الثاني من الدراسة: دبلوماسية الديكتاتورية الجديدة: هل تتخلى الصين عن الدول المارقة؟ فإنه يتناول الدعم الصيني للدول المارقة، وفيما تشير الدراسة إلى الاتهامات الموجهة إلى الصين حول دعمها الحكام المستبدين والدولة الضالعة في نشر الأسلحة النووية، وأنظمة الحكم المرتكبة لجرائم الإبادة الجماعية، وحماتها من الضغوط الدولية التي تتعرض لها، وتأثير ذلك في مسار الإنجازات الدولية في مجال حقوق الإنسان، تبين الدراسة في الوقت نفسه أن التحول في السياسة الصينية تجاه الدول المارقة، الذي ظهر جلياً منذ عام 2006، كإدانة الاختبار النووي الكوري الشمالي، الذي أجرته في أكتوبر 2006، ومساندة نشر قوة مشتركة من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور، وتبرر الدراسة هذه التحولات بالمصالح الصينية السياسية